



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة
2021/1/31 - 2021/1/1

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يناير تشديد حصارها غير الإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 14 عاماً. وقد ترتب على تشديد الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة تدهور كارثي في الأوضاع الإنسانية، وجهاز صحي مهالك، وبنية اقتصادية ضعيفة، ما انعكس سلباً على قدرة السلطات في قطاع غزة على مواجهة انتشار فيروس كورونا. كما انعكس تأثير الحصار سلباً على تقديم الخدمات الأساسية لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون أوضاعاً معيشية متردية في قطاع غزة، الذي يصنف على أنه المنطقة الأكثر اكتظاظاً في العالم.

ومنعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير توريد اللقاح المضاد لفيروس كورونا إلى قطاع غزة، وهدد ذلك الجهود المحلية الرامية إلى الحد من تفشي الفيروس داخل القطاع. وتعاني المرافق الصحية في قطاع غزة أصلاً، من تدهور خطير ناجم عن سياسة الحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلية على القطاع منذ 14 عاماً. وقد نجم عن ذلك هشاشة النظام الصحي في قطاع غزة، ونقص دائم في قائمة الأدوية الأساسية، والأجهزة الطبية، ونقص الكادر الطبي المتخصص، وهو ما جعله في الأوقات العادية، عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الأساسية الطبية لسكان القطاع. وقد ازداد تدهور المرافق الصحية بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا داخل قطاع غزة، حيث عانت تلك المرافق من نقص في شرايح الفحص اللازمة لاكتشاف فيروس كورونا، وغرف العناية المركزة، وأجهزة التنفس والأجهزة الخاصة بتشخيص المصابين بفيروس كورونا، وأطقم الوقاية المخصصة لحماية الطواقم الطبية والنظارات الواقية، والأدوية والمستهلكات الطبية لمواجهة فيروس كورونا. وقد أكد المركز والعديد من منظمات حقوق الإنسان المحلية، الإقليمية، والدولية على أن المسؤولية الأولى في توفير الإمدادات الطبية لسكان القطاع، ومن ضمنها اللقاح، تقع على إسرائيل، وذلك وفقاً للمادتين 55 و56 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

كما تكبد اقتصاد القطاع خسائر طائلة جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، حيث تعاني المنشآت الصناعية والتجارية منذ 14 عاماً من القيود المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"¹، وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

إن استمرار الحصار الإسرائيلي خلف كارثة حقيقية في قطاع غزة، وعمق الأزمات الإنسانية والمعيشية لآلاف الأسر، ورفع نسبة البطالة وساهم في انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويعاني سكان القطاع ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة، حيث بلغت 46%، بواقع 211.300 عامل عاطلين عن العمل، وترتفع في أوساط الشباب لتصل إلى 63%. ويعاني أكثر من نصف سكان القطاع من الفقر، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة انتشار الفقر بين سكان القطاع تبلغ 53%، ويصنف أكثر من 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

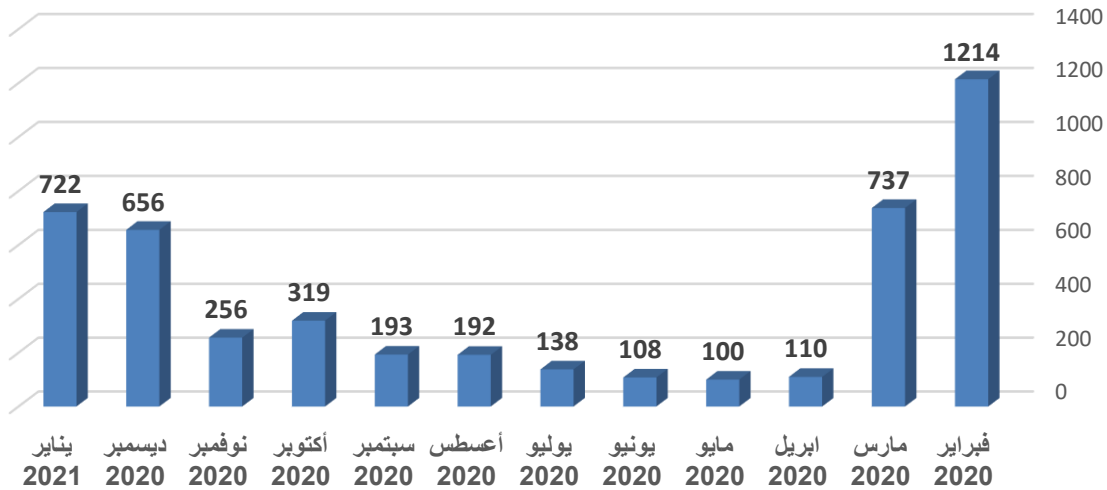
¹ - تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

القيود على حركة الأفراد

استمرت خلال شهر يناير القيود على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "إيرز"، وقد ازدادت القيود حدة منذ نحو عام (شهر مارس 2020) بسبب الإجراءات التي فرضتها السلطات الإسرائيلية المحتلة والسلطة الفلسطينية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد Covid 19.

■ **المرضى:** قلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويل المرضى للعلاج في الخارج إلى أقصى حد ممكن، وحولت فقط الحالات المرضية بالغة الخطورة، والتي لا يتوفر علاجها نهائياً في قطاع غزة. ورغم ذلك، فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 231 مريضاً من المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 953 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (24.2%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 3 طلبات لأسباب أمنية (0.3%)، ولم ترد على 28 طلب (2.9%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 162 طلباً (16.9%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 12 مريض تغيير مرافقهم (1.2%)، وتأخر سفر 26 مريضاً (2.7%) بذرائع مختلفة.

عدد المرضى المحولين للعلاج في الخارج خلال العام الأخير



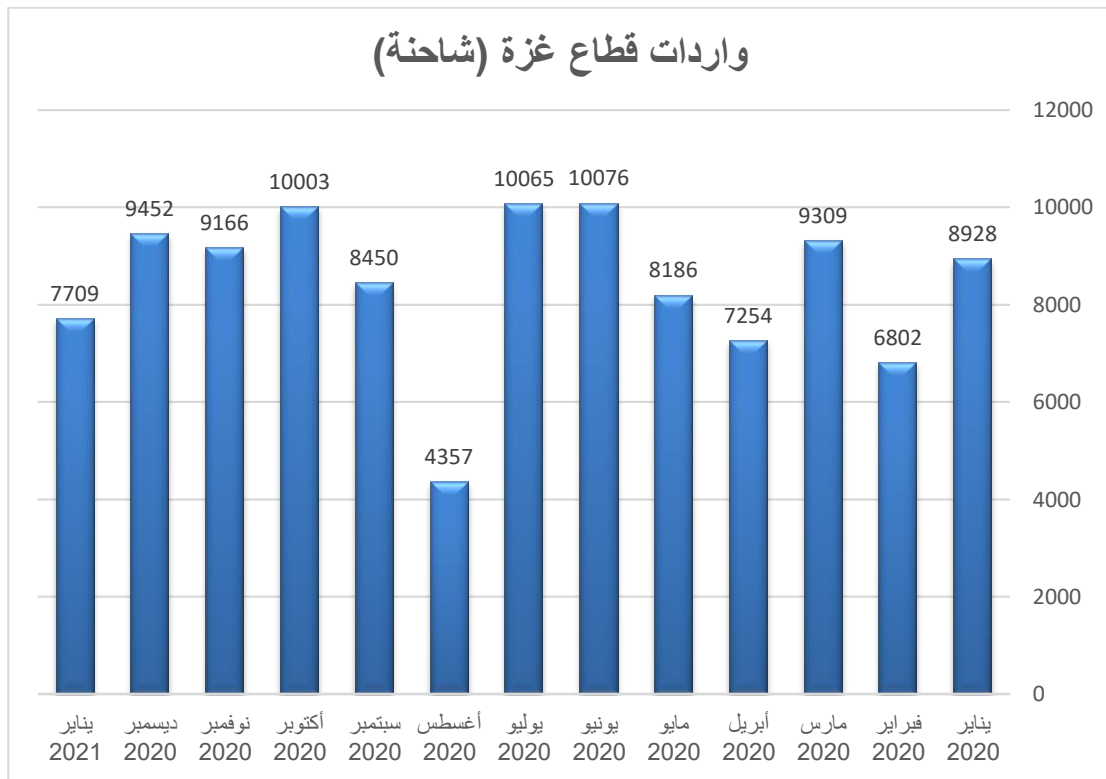
■ استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "إيرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

■ ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الإسرائيلية خلال شهر يناير لـ 1207 أشخاص بمغادرة قطاع غزة، من بينهم 45 شخصاً لحاجات شخصية 128 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 60 من المواطنين العرب 1948. وقد عاد إلى قطاع غزة 1567 شخصاً، من بينهم 39 شخصاً حاجات شخصية، 137 شخصاً من العاملين في المنظمات الدولية (أجانب)، 70 من المواطنين العرب 1948، 7 من المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

■ **زيارات المعتقلين:** لم تسمح سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر يناير لذوي المعتقلين، بزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. وينتهك ذلك حق المعتقلين في تلقي التواصل مع ذويهم من خلال الزيارات العائلية، وهو حق مكفول بموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

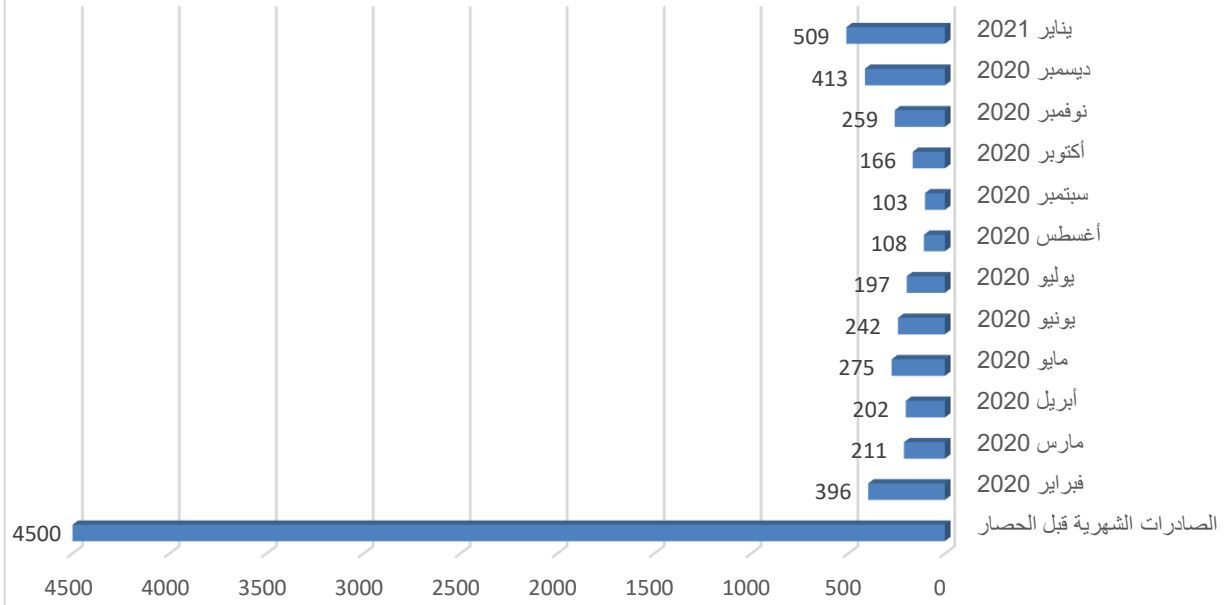
القيود على حركة البضائع والسلع

■ رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خلال شهر يناير بتوريد 7709 شاحنة، وقد أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 8 أيام، أي ما يعادل (25.8%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.



■ **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى إسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يناير بتصدير 509 شاحنات، منها 361.5 شاحنة إلى الضفة الغربية، و143.5 شاحنة إلى إسرائيل، و4 شاحنات للعالم الخارجي. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس، وأثاث. وتعادل صادرات شهر يناير 11.3% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

صادرات قطاع غزة



■ ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الإسرائيلية رسماً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمساعدات الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

■ تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تعقيد هذه العملية، حيث تعتمد سلطات الاحتلال على تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركزة في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تمت الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

■ الحركة على معبر رفح البري:

استمر خلال شهر يناير إغلاق فتح معبر رفح الحدودي، وذلك ضمن حالة الطوارئ المعلنة في قطاع غزة للحد من انتشار فيروس كورونا. وقد عمل المعبر استثنائياً، لعودة لإعادة جثمانين 3 أشخاص قضوا في جمهورية مصر العربية برفقة 5 من أفراد عائلاتهم. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة².

ويعاني المسافرون العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة. وتتسبب هذه الإجراءات في إطالة مدة رحلة العودة من القاهرة إلى معبر رفح لعدة أيام، يبيت فيها المسافرون في السيارات والاستراحات العامة، بعد أن كانت تستغرق أقل من 6 ساعات.

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي

"تم إصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي."

² - بتاريخ 2021/2/9، أعلنت السلطات المصرية عن فتح معبر رفح لسفر الحالات الإنسانية من طلاب ومرضى وأصحاب اقامات لأجل غير مسمى، للمرة الأولى منذ أعوام. وتزامن ذلك مع استضافة العاصمة المصرية محادثات بين 15 فصيلاً فلسطينياً للتباحث حول ترتيبات تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في فلسطين.